فانه لا يتم فى الكلية فان قرينتها امتناع ان يراد به المستعار منه اقوله به يمكن حمل كلام الشيخ
على انه تعليل او التخييل بناء على مذهب السكاكى فى ان الحاق الطرف فلا يوجد استعارة مطلقة قبل
فيه نظر ان القرينة قد تكون حالية فى رجحه المطلقة اقول هذا الظرف لا يفيد ههنا اذ لا يثبت به
عدم تخصيص الملايم بما سوى القرينة بل لابد منه لاخراج المطلقة التى قرينتها مقالية كما
لا يخفى نعم ان ما القرينة فى الموضعين هى القرينة المعينة كما هو مبنى الجواب الآتى فلا يتم
هذه الملازمة فانه ترجح الاستعارة المطلقة بالقرينة المانعة كما سيصرح به فى الجواب الحق
ان يقال بدل قوله فلا مرجح له فلا يكون الاستعارة باعتبار القرينة المعينة مطلقة بل مجردة
ليس كذلك فتامل لا تقرن من ملايم المستعار له به فيه انه لا شك ان المشبه عند استعمال
المشبه به فيه مع القرينة مستعار له بل فعل فالاستعارة لم يصح قبل المقارنة با
القرينة وان لم يصح ان يقال انها مقترنة بملايم المستعار له بالفعل هو القرينة فان كانت
داخلة فى قوله وغاية فلا بد من التقييد بل تفتراه قبل القائل ان يقول كما انه القرينة
ليست انها ملايم المستعار له بل هو المشبه مستعار له كذلك ليست القرينة حمايقترن
بها الاستعارة بل هما يصير الاستعارة استعارة فلا يصح قوله فى الاستدلال بل تفتراه
فى بعض نسخ قال ذلك القائل الا ترى ان الشبه تشبيه كذلك فى الجواب حيث قال الاستعارة
تتحقق بالقرينة اه فالاولى ان يقال بدل قوله بل ليتغير بما يصير ملا تحقق الاستعارة
والمستعار له موقوف على القرينة فلا حاجة الى تخصيص الملايم الموقوف عليه تحقق الاستعارة
والمستعار له ومنه بما سوى القرينة لانها غير داخلة فى الملايم اقول كونها موقوفا عليها القرينة
لا ينافى تخصيص المذكور وانما ينافى عنه لو لم يصح اقتران الموقوف بالموقوف عليه و
ذلك مما كيف ان المشروطة مقترنة بالشرط عقلا والكل بالاجزاء فلا بد من التخصيص
نحقق له فلا حاجة الى تخصيص الملايم الموقوف اه من قبل اشتباه العارض فان ذات
الملايم لا يتوقف على ذات الاستعارة والمستعار له ومنه بالعروض فلذا لا يتوقف
على وصف شيء منها وانما يتوقف وصف الملايم على ذات الاستعارة والمستعار له
ومنه المتضائفين وبذلك لا يتفيد فى المقام كما لا يخفى على اولا الافهام فتفطن الاستعارة
تحقق

تحقق بالقرينة اه فيراد تحقق استعارة بدون القرينة المعينة هم فلذا يقول الجاني بدون القرينة
المعينة المعنى المجازى وقد فى نظر البلغاء وكذا يدل على قولنا ما سيصرح من المصنف من قوله فيصار
الى الترشيح والتجريد بناء على ما يكون بعده فانه لا يعقل قرينة الاستعارة المصرحة تجريدا
مريدا بالقرينة المعينة فلا يعقل من التفتيش فيما بعد ان يقول الاستعارة بالقرينة المانعة بعده
تكون الاستعارة المقترنة بها مجردة كيف يجب التقييد بما سوى القرينة المعينة اقول لعل
المشبه قد اطلق على الاصطلاح منهم على ان الاستعارة باعتبار القرينة المعينة مطلقة لا مجردة
ولذا قيده وقد يقال لعل المنصف فيما بعد باعتبار القرينة المعينة مطلقة لا مجردة بناء على ما يكون بعده فانه لا استعارة اه
يقتضى ذلك فان المراد بالقاء هو القاء على وجه الكمال هو استبدار الانتقال الاولى تقييده بالوصف
بالربح او يستدل كونه فى الحماة فان قلت فى التقييد المذكور يجب ان يكون قرينة الاستعارة والا لكان
الاستعارة قلت الكلام مبنى على وجود القرينة الحالية القرينة المقام ولذا يقال يقوم
بل قال الشارح ههنا من عدم ذكر القرينة بمعونة ان المطلقة مما لا يقترن بما لا يلايمان
الاطلاق مشروطة باشتمال القرينة فى الذكر مع انه ليس بشرط فيه ما تقدم الاولى ان يقال
لامكان زوال هذا الوهم بادنى الالتفات الى اختصاص الاستعارة فى الالتباس المذكورة والى
قولنا المنصف واعتبار الترشيح والتجريد بناء على ما يكون بعده فانه لو كان انتفاء القرينة المانعة
واسطة بين الاقسام المذكورة فيهم نحو ما يأتى سد الله بداده يأتى ههنا ايضا
باذكر تفكر تأمل الليل الى قوله ههنا والبيد كحيث جعلها القول المحقق انه على اى حد تن ههنا
والظان من عباده الله مجرد الحمل على كل واحد منهما ام الترجيح هو الاول وفيه انه لا يكون
ح ترشيح فان الشبه الملتزق بعضها ببعض ليس من خواص الاسد كما لا يخفى مع انهم
جعلوه ترشيحا كما سيصرح به قيل ليس قصد الشبه بليد هذا المعنى بل مراده على وزن
الغلب لانه المناسب للمقام والموافق لبيت الآتى اقول هذا مع انه مما لا دليل عليه
يستلزم الحشو فى الكلام والمنافاة للمقام والموافق لبيت الآتى ما سيصرح به الشارح
على مراد الشبه تأمل اعلم وجه التأمل ما اشار اليه فى الاصول من انه ليس لفظ المعنى مما
لا اختصاص له بشيء من الاسد بطريق التجاوز بل هو بحسب ما يجعل

Copyright © King Saud University